

مواقف كيري تترك الساحة المصرية

الحكومة تراها «إشارات إيجابية»... و«الإخوان» إجهاضاً لـ «الربيع العربي»

مصر



تبدل مهم في الموقف الأميركي حيال مصر ما أعلنه وزير الخارجية الأميركية جون كيري حيال جماعة الإخوان المسلمين. الموقف الأشد بعد ثورة «30 يونيو» الذي جاء بعد تصعيد الإدارة الأميركية حيال النظام المؤقت، رأت فيه الحكومة المصرية «إشارات إيجابية»، فيما عدته الجماعة «إجهاضاً للربيع العربي»

القاهرة - محمد الخولي

الماضية هو مرحلة عدم وضوح للرؤية، لأن ما حدث في «30 يونيو» غير حسابات كثيرة». الترحيب الحكومي بما قاله كيري قبله غضب على الجانب جماعة الإخوان المسلمين المحظورة. ولفت القيادي في حزب الحرية والعدالة، الذراع السياسية للجماعة، عمرو دراج، إلى أن تصريحات كيري الجديدة تكشف عن أن الولايات المتحدة تدعم مسارات «إجهاض» ثورات الربيع العربي في المنطقة.

وأضاف دراج إن التصريحات الأخيرة تكشف «بما لا يدع مجالاً للشك، دعم الولايات المتحدة للانقلاب وتؤيد مسارات تتناقض مع الحقوق الإنسانية والقيم الأميركية».

بدوره، رأى القيادي في جبهة الإنقاذ، ونائب مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، وحيد عبد المجيد، أن تصريحات جون كيري لا تعد تغييراً في السياسة الأميركية تجاه مصر، وأن هذا رأي كيري منذ فترة. ولفت عبد الحميد في حديث لـ «الأخبار» إلى أن «كيري كان يتواصل مع جبهة الإنقاذ منذ فترة، وكان متفقا مع الجبهة على أن الإخوان يسيرون في طريق مسدود، ولا يقبلون الحلول التي تعرض، ولذلك كان لديه قدر من المعرفة المعمقة بما يحدث في القاهرة وهو ما بنى عليه موقفه». وأشار إلى أن السياسة الأميركية على نحو عام لا تتغير بتصريحات أفراد منها وإنما هي محصلة اتجاهات متعددة في مؤسسات صنع القرار هناك، التي من بينها وزارة الخارجية بالطبع، مضيفاً إن ما قاله كيري لا يتعدى الرأي الشخصي له.

هدية غير متوقعة بعث بها وزير الخارجية الأميركية جون كيري للإدارة المؤقتة في مصر. تصريح مفاجئ هو الأشد من الجانب الأميركي على جماعة الإخوان المسلمين منذ ثورة «30 يونيو»، كسر جمود العلاقة المتوترة بين الطرفين منذ الثورة وما تبعها من وقف للمساعدات الأميركية لمصر. موقف كيري الذي سبقه أمس ما نقل عن وزير الدفاع الأميركي تشاك هاغل من أن الدعم الأميركي لمصر لم يتوقف، جاء في سياق تبدو فيه الإدارة الأميركية في مرحلة إعادة صياغة موقفها من الإدارة الحالية في مصر، وخاصة بعد التقارب المصري الروسي.

التصريحات الأخيرة لكيري هاجم فيها جماعة الإخوان المسلمين واتهمها بـ «سرقة» الثورة في مصر، مشيراً إلى أن «فتيان ميدان التحرير لم يتحركوا بدافع من أي دين أو أيديولوجية» بل «كانوا يريدون أن يدرسوا وأن يعملوا وأن يكون لهم مستقبل»، كما رأى أن الهدف مما قام به الجيش هو «إعادة الديمقراطية».

وزارة الخارجية المصرية، وفي أول تعليق لها على كلام كيري، رأت أن «الإدارة الأميركية ترسل بإشارات إيجابية حول وقوفها إلى جانب إرادة الشعب المصري وثورته المتمثلة في 30 حزيران الماضي».

ورأى المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية السفير بدر عبد العاطي، في تصريح لـ «الأخبار»، أن التصريحات «تطور إيجابي في الموقف الأميركي تجاه مصر»، مرجعاً ذلك إلى الجهد الذي تبذره وزارة الخارجية المصرية خلال الفترة الماضية من التواصل المستمر بين المسؤولين المصريين والأميركيين لتوضيح حقيقة الوضع في مصر، وكذلك الاتصالات التي أجراها وزير الخارجية نبيل فهمي مع نظيره كيري. وأكد عبد العاطي أن «هناك رغبة صادقة واضحة من الجانب الأميركي لدفع العلاقات بيننا إلى آفاق أرحب، وهناك حرص مصري على ذلك أيضاً».

كذلك كشف عبد العاطي لوكالة «الأناضول»، «أنه من المقرر إطلاق حوار استراتيجي بين القاهرة وواشنطن قريباً، اتفق عليه بين الجانبين المصري والأميركي أخيراً»، موضحاً أن «الحوار الاستراتيجي سيشمل كافة المجالات، سواء السياسية والعسكرية والاقتصادية والتجارية».

وفيما لم تصدر القوات المسلحة أي تعليقات رسمية على التصريحات الجديدة لوزير الخارجية الأميركي، قال مصدر عسكري لـ «الأخبار» إن هناك رضى بين قيادات القوات المسلحة عن كلام كيري. وأكد المصدر أن «القيادة ترى أن هذا التغيير في الموقف الأميركي نتيجة لوضوح الرؤية حول ما تقوم به جماعة الإخوان المسلمين وأنصارها من الجماعات الإسلامية المتطرفة، من أعمال إرهابية تستهدف منشآت ومؤسسات الدولة في الفترة الأخيرة، وبالتحديد استهداف ضباط وأفراد القوات المسلحة والشرطة».

ولفت المصدر العسكري إلى أن «التعاون الأميركي المصري لا يمكن بأي حال أن يتوقف، لكن ما حدث خلال الفترة

محاكمة المدنيين أمام العسكر تشعل أزمة في

في أشكال التصعيد في الفترة المقبلة ضد الدستور الجديد.

ولفت عضو لجنة الخمسين محمد عبد العزيز لـ «الأخبار»، إلى أن ما حصل «هو أقصى ما يستطع الوصول إليه الآن في ظل استمرار القوات المسلحة على نصوص أكثر اتساعاً مما أقرت».

الناشط السياسي زياد العليمي، قال عبر صفحته على موقع «تويتر»، «الدستور سيسقط ومعه أي انتخابات ستجري على أساسه، فهو ليس إلا تعديل لدستور عام 1971»، داعياً إلى التصويت عليه بـ «لا».

وكانت لجنة الخمسين قد أقرت في وقت سابق اشتراط موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة على تعيين وزير الدفاع، لمدة دورتين رئاسيتين (8 سنوات)، على أن يعطى لرئيس الجمهورية حق إعفائه من منصبه.

وكان النص السابق للمادة في دستور 2012 المجدد هو أن «وزير الدفاع هو القائد العام للقوات المسلحة، ويعين من بين ضباطها»، وأضافت لجنة العشرة القانونية على المادة شرط «بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة».

وأوضح المتحدث باسم لجنة الخمسين، محمد سلماوي، في تصريحات

وثائقها أو أسرارها العسكرية أو أموالها العامة أو المصانع الحربية أو الجرائم المتعلقة بالتجنيد أو الجرائم التي تمثل اعتداء مباشراً على ضباطها أو أفرادها بسبب تادية أعمال وظائفهم. ويحدد القانون تلك الجرائم، ويبين اختصاصات القضاء العسكري» والذي اعتبره البعض مطاطاً في حد ذاته، فضلاً عن ترك تحديد نوعية الجرائم للقانون.

واعترضوا على استمرار أعضاء اللجنة على تمرير النص انسحب الناشط مسعد أبو فجر من جلسة اللجنة المغلقة. وأوضح أبو فجر في تصريحات لـ «الأخبار» عقب انسحابه أنه «من غير المقبول أن تقر لجنة الدستور نصاً يسمح بمحاكمة المدنيين عسكرياً، بعد قيام ثورتين في البلاد»، مضيفاً «المادة نفسها غير صالحة للطرح أمام اللجنة، وهي مادة معوجة بصياغتها الحالية، والمعوج لا يستقيم حتى لو صوت عليه العالم كله».

وشدد أبو فجر على أنه سيصعد الأمر، ويفعل ما يرضي ضميره عند التصويت النهائي على المسألة، ولم يستبعد الانسحاب النهائي من اللجنة في حال إقرار المادة وفقاً للمقترح المقدم.

بدورها، مجموعة «لا للمحاكمات العسكرية للمدنيين» هي الأخرى تبحت

القاهرة - رانيا العبد

قبيل انتهائها من اقرار مواد الدستور الجديد قبل بدء التصويت النهائي على مواد السبب، انلعت أزمة جديدة في لجنة الخمسين لتعديل الدستور بعد اقرار النص المقترح من ممثل القوات المسلحة للنص الخاص بالمحاكمات العسكرية للمدنيين بعد الانتقادات التي واجهها أعضاء اللجنة بسبب عدم تحديد نوعية النظام الانتخابي وترك الأمر لرئيس الجمهورية ليصدره بإعلان دستوري، لتعزز دعوات الحشد للتصويت بـ «لا» على الدستور حين طرحه للاستفتاء، وتهديد أعضاء بالانسحاب من اللجنة.

النص الذي أقرته لجنة الخمسين بموافقة أغلبية الأعضاء (29 عضواً مقابل رفض 8 وانسحاب واحد، وغياب 10، وامتناع اثنين عن التصويت)، في ساعات متأخرة من ليل الأربعاء بنص على «ولا يجوز محاكمة مدني أمام القضاء العسكري إلا في الجرائم التي تمثل اعتداء مباشراً على منشآت القوات المسلحة أو معسكراتها أو ما في حكمها، أو المناطق العسكرية أو الحدودية المقررة كذلك، أو معداتها أو مركباتها أو أسلحتها أو ذخائرها أو